المدى العدد (2249) السنة التاسعة - الجمعة (16) أيلول 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

اجتماع "كرمنشاه" للمياه والطاقة الى إشعار آخر

كان من المفترض عقده خلال الأيام المقبلة لمناقشة القضايا العالقة بين بغداد وطهران

بغداد / المدى

أعلنت محافظة ديالى، امس الخميس، عن تأجيل الاجتماع المشترك مع الجانب الإيراني لمناقشة ملفي الطاقة والمياه الذي كان من المقرر عقده الأسبوع الحالي إلى إشعار آخر، مشيرة إلى أن تأجيل الاجتماع تم بطلب من إيران، فيما أعربت عن تفاؤلها بإيجاد حلول منطقية تخدم مصلحة مواطني المحافظة في الملفات المشتركة.

وقال المتحدث الإعلامي باسم المحافظة تراث العزاوي في تصريح لوكالة السومرية نيوز إن "الجانب الإيراني ابلغ إدارة محافظة ديالى بتأجيل موعد الاجتماع المشترك بين الجانبين في محافظة كرمنشاه الإيرانية إلى إشعار آخر من دون معرفة الأسباب"، مبينا أن "الاجتماع كان من المقرر عقده الأسبوع الحالي، من اجل مناقشة ملفي المياه والطاقة".

وأضاف العزاوي أن "إدارة المحافظة مازالت متفائلة بإيجاد حلول منطقية تخدم المصلحة العامة لمواطني المحافظة في الملفات المشتركة".

وكانت إدارة محافظة ديالى أعلنت، في الخامس من شهر أيلول الحالي، عن تشكيلها لوفد رسمي لزيارة محافظة كرمنشاه الإيرانية لمناقشة عدة ملفات مع مسؤوليها أبرزها الماء والكهرباء، وأبدت تفاؤلها بشأن إمكانية توصله لنتائج ايجابية.

وتعاني اغلب مناطق محافظة ديالى، من أزمة خانقة بسبب ضعف فولتية التيار الكهربائي الذي تغذي به إيران أغلب مناطقها ما تسبب بخسائر مادية كبيرة للمواطنين نتيجة عطل الأجهزة الكهربائية.

وكانت وفود رسمية عدة من محافظة ديالى زارت إيران خلال العامين الماضيين، لبحث أزمة ضعف فولتية التيار الكهربائي وانقطاع مياه بعض الأنهر القادمة من إيران باتجاه العراق، وحصلت بعضها على نوع من التطمينات والوعود التي لم يتحقق معظمها.

يذكر أن وفداً عراقيا ناقش يوم ٢٧ تموز الماضي، مع الجانب الإيراني ملف نهر الوند، دون التوصل إلى نتيجة، من جراء تذرع الجانب الإيراني بالعديد من الحجج كقلة الموارد المائية والجفاف مما أدى إلى انحسار كميات مياه نهر الوند.

ونظم أهالي قضاء خانقين بمحافظة ديالى، العديد من التظاهرات كما قطعوا الطريق الدولي الرابط مع إيران، احتجاجاً على قطع مياه نهر الوند.

أعلنت اللجنة الفنية العراقية الخاصة بترسيم الحدود مع إيران، في الـ٢١ من آب الماضي، عن عزم إيران قطع جميع الأنهار التي تصب في الأراضي العراقية، بعد أن قطعت مياه نهر الوند في السابق.

يذكر أن وزارة الموارد المائية أعلنت في الـ٢٤ من آب الماضي، أن الجانب الإيراني لم يبلغ العراق رسمياً بشأن قطعه مياه الأنهر والروافد المشتركة، وأكدت وجود اتصالات مستمرة لتحديد حصة البلاد من تلك الأنهار بحسب المواثيق الدولية.

وقال المتحدث باسم حملة (في سبيل الوند في حزيران الماضي ، ان ايران تعتزم اطلاق مياه نهر الوند، فيما أعرب مدير دائرة مياه خانقين عن اتخاذ الاستعدادات لاطلاق المياه وبانتظار تنفيذه من قبل الجانب الايراني.

واوضح سلام عبد الله ان "ايران تعهدت باطلاق مياه نهر الوند بشكل تام" دون الاشارة الى نوع التعهد والمسؤول الذي اطلقه.

واشار الى ان "مياه النهر اطلقت بشكل جزئي ، الا ان مناسيبه كانت ضحلة بحيث لم تصل المياه الى قرية (قولة يهودي) التابعة لخانقين والقريبة من الحدود الايرانية".

من جهته، قال مدير دائرة ماء خانقين طاهر محمد "نحن متهيئون لاطلاق مياه نهر الوند، ونترقب تنفيذ وعود الجانب الايراني، ونتوجه بشكل يومي الى موقع مجرى النهر مترقبين موعد اطلاق مياهه".

وكان قائممقام قضاء خانقين محمد الملا حسين قد حذر من كارثة زراعية تهدد الفلاحين والمزارعين والقرى الزراعية الواقعة على ضفاف نهر ديالى بسبب جفاف نهر الوند نتيجة إقدام ايران على قطع مياهه.

وقال حسين ان "مئات الدونمات من الاراضي الزراعية والبساتين وعشرات القرى الزراعية مهددة بكارثة زراعية بسبب قطع الجانب الايراني لمياه نهر الوند" داعياً "الحكومة العراقية للتدخل العاجل لايجاد الحلول بموجب اتفاقية رسمية تُبرم بين الجانبين قبل حدوث كارثة تهدد ابناءَ المدينة، فيما أنطلقت في قضاء خانقين تظاهرةً سلمية احتجاجا على قطع مياه نهر الوند من الجانب الايراني.

ويَنبع نهر الوند من الاراضي الإيرانية ويدخل العراق من منطقة جنوب شرقي مدينة خانقين ويُقسم المدينة الى شِطرين ثم يلتقي بنهر ديالى شمالي جَلوْلاء.

يشار الى ان النائبة عن الكتلة العراقية البيضاء عالية نصيف دعت الحكومة الى "تشكيل لجنة فنية لبحث أزمة المياه مع دول الجوار التي قامت بقطع المياه عن عدد من الأنهر التي تمر بالعراق أو قامت بتشييد سدود عليها".

وقالت في بيان صحفي في وقت سابق : "يجب على الحكومة تشكيل لجنة فنية من خبراء ومتخصصين في مجال المياه مع وفد من وزارة الخارجية لبحث موضوع قطع المياه عن الأنهر المارة بالعراق من قبل تركيا وإيران".

وأضافت نصيف أنّ "على هذه اللجنة التباحث أيضاً مع دول المتشاطئة معنا حول تنظيف شط العرب من الغوارق والألغام البحرية".

وأشارت الى أنّه "من الأجدر بالحكومة العراقية عندما تمر بأزمة مع جيرانها حول المياه أنّ تضع شروطاً تتعلق بتقاسم المياه ضمن اتفاقياتها الاقتصادية والتجارية مع هذه الدول ، ممّا يجعل هذه الدول وفي مقدمتها إيران وتركيا أن تتراجع عن قطع المياه عن الأنهر المارة بالعراق خوفاً على مصالحها الاقتصادية من أية إجراءات اقتصادية قد يتخذها العراق لمعاقبة هذه الدول".

وتابعت نصيف "لكنّنا بدلاً من ذلك نرى تقصيراً واضحاً في هذا الموضوع ، لأنّ الحكومة لم تتخذ هذا الإجراء في اتفاقياتها الاقتصادية مع تركيا وإيران اللتين لهما مساحة استثمارية وتجارية كبيرة في العراق".

وبينت "كما أنّ تشكيل اللجان الفنية في مثل هكذا خلافات مع دول الجوار سيكون من شأنها إيضاح الكثير من الأمور المبهمة وبيان حقوق العراق المشروعة التي يجب أن نطالب بها من خلال القنوات الدبلوماسية".

الإمساك بانتحاري سوداني يستهدف مسؤولا محليا في كربلاء

النجيفي يحذر من خلط الأوراق بعد مجزرة النخيب والعثور على ١٧ صاروخاً في ديالى

بغداد / المدى

أفاد مصدر امني مسؤول في محافظة كربلاء، امس الخميس، بان قوة أمنية القت القبض على انتحاري يرتدي حزاما ناسفا حاول استهداف رئيس مجلس محافظة كربلاء خلال زيارته لقضاء النخيب جنوب غرب الرمادي.

وقال المصدر في تصريح صحفي إن "انتحاريا سوداني الجنسية يرتدي حزاما ناسفا حاول تفجير نفسه، صباح اليوم، مستهدفا رئيس مجلس محافظة كربلاء محمد الموسوي اثناء لقائه شيوخ العشائر في قضاء النخيب،(٤٠٠ كم جنوب غرب الرمادي)، مبينا أن "القوة الأمنية المرافقة للموسوي تمكنت من اعتقال الانتحاري بعد تحركاته المريبة بين شيوخ العشائر للاقتراب من رئيس المجلس".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "القوة سلمت الانتحاري إلى القوات الأمنية في محافظة الانبار"، من دون اعطاء المزيد من التفاصيل.

وشهد قضاء النخيب، الاثنين الماضي، (١٢ ايلول الحالي) اختطاف مجموعة مسلحة، حافلة يقدر عدد ركابها بأكثر من ٣٠ شخصاً بينهم ٢٢ رجلاً، فضلاً عن عدد من النساء والأطفال في منطقة الوادي القذر، ٧٠ كم جنوب قضاء النخيب، الذي يبعد ٤٠٠ كم جنوب غرب الرمادي، وعثرت قوة أمنية بعدها على جثث ٢٢ منهم قتلوا رمياً بالرصاص، في حين أعلن مجلس محافظة كربلاء الحداد على أرواح الضحايا، كما كشف عن اعتقال مسلح في مكان العملية عثر بحوزته على أسلحة رشاشة وعتاد وأجهزة اتصال.

ولاقت حادثة النخيب ردود فعل متباينة حيث وصف النائب عن التحالف عبد الهادي الحكيم في حديث لـ"السومرية نيوز"، أمس الاول الأربعاء، حوادث العنف التي شهدتها البلاد هذه الأيام بأنها طائفية، مطالباً بـ"تجفيف منابع الإرهاب" في العراق وإعادة منطقة النخيب إلى محافظة كربلاء، فيما اعتبر رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي الحادثة محاولة لـ"خلط الأوراق" تهدف إلى خلق حالة العداء والاقتتال بين مكونات الشعب، فيما أكد نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات صالح المطلك أنها تشكل كارثة أمنية وخرقاً خطراً "لا يمكن السكوت عنه"، داعياً في الوقت نفسه إلى الإسراع بتسمية الوزراء الأمنيين.

وخصص زعيم صحوة العراق أحمد أبو ريشة ومحافظ الأنبار قاسم محمد عبد مكافأة بقيمة ٥٠ مليون دينار لمن يساعد القوات الأمنية على اعتقال المتورطين، فيما اتهم ابو ريشة المخابرات السورية بالوقوف وراء الحادث.

يذكر أن الطريق الدولي الواصل إلى سوريا والذي يمر بمحافظة الأنبار، شهد خلال سنوات العنف الطائفي، ٢٠٠٥- ٢٠٠٧، العديد من حالات اختطاف الحافلات، التي عثر على جثث ركاب غالبيتها فيما بعد، في حين ما يزال العديد من المسافرين المختطفين مجهولي المصير.

طالب أعضاء في مجلس النواب عن محافظة كربلاء امس الاول رئاسة الجمهورية بالمصادقة على أحكام الإعدام بحق مرتكبي جرائم القتل الطائفي، وفيما اتهم قيادي في التيار الصدري القوات الاميركية بالوقوف وراء تنفيذ عملية مقتل مسافرين في قضاء النخيب يوم امس لإبقاء جزء من قواتها في العراق، اشار قيادي في ائتلاف دولة القانون الى ان التصريحات الطائفية لبعض السياسيين تقف وراء تأجيج الوضع الامني بالبلاد، معتبرا ان عمليات القتل الطائفية تهدف الى إعادة العراق الى أتون الحرب الأهلية التي عصفت به خلال العام ٢٠٠٥.

وقال النائب في ائتلاف دولة القانون رياض غريب خلال المؤتمر الصحفي ان "كتلة كربلاء النيابية ستعمل على التسريع بالقبض على مرتكبي جريمة النخيب والإسراع بالحكم عليهم".مبينا ان "هدف الجماعات المسلحة كان تأجيج الفتنة الطائفية التي سرعان ما خبت نارها في العراق بسبب الوعي والنضوج السياسي".

وطالب غريب، رئاسة الجمهورية بالإسراع في التوقيع على أحكام الإعدام الصادرة بحق المدانين بالعمليات المسلحة"، لافتا الى أن "حصول مدانين على عفو من الأحكام سيؤدي الى وقوع جرائم اكبر من جريمة النخيب مستقبلا".

وحول قانون العفو العام المزمع إصداره في مجلس النواب، أشار احد أعضاء التحالف الوطني عن حزب الفضيلة الإسلامي الى أن العفو العام لا يشمل الجماعات المسلحة الملطخة أيديها بدماء الأبرياء.

وفي غضون ذلك، افاد مصدر في شرطة محافظة ديالى، الخميس، بأن قوة أمنية عثرت على مخبأ يضم ١٧ صاروخاً مضاداً للدروع جنوب غرب بعقوبة.

وقال المصدر إن "قوة من شرطة المحافظة عثرت، ظهر اليوم، على مخبأ يضم ١٧ صاروخاً نوع RBG٧ المضادة للدروع"، مبينا أن "المخبأ ضم صواريخ كانت مدفونة داخل أرض زراعية مهجورة قرب ناحية بني سعد (١٨كم جنوب غرب بعقوبة)".

وأضاف المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "العثور على المخبأ تم وفقا لمعلومات استخبارية دقيقة"، مشيراً إلى أن "القوة نقلت الصواريخ إلى مكان آمن بغية إبطالها".

وكان مصدر في شرطة محافظة ديالى، أبلغ "السومرية نيوز"، في وقت سابق، أن قوة أمنية اعتقلت سبعة أشخاص بينهم مطلوبان بتهمة "الإرهاب"، كما أبطلت مفعول عبوتين ناسفتين خلال عملية أمنية نفذتها في مناطق بعقوبة، قضاء المقدادية (٣٥كم شمال شرق بعقوبة) وناحية السعدية (٦٠ كم شمال بعقوبة).

يذكر أن مصادر أمنية في محافظة ديالى ومركزها مدينة بعقوبة، ٥٥ كم شمال شرق العاصمة بغداد، تشير إلى أن شهر أيلول الحالي شهد العثور على سبعة مخابئ للعتاد والمتفجرات في مناطق متفرقة من المحافظة، كانت تستخدم من قبل الجماعات المسلحة في إدامة زخم أعمال العنف.

شخصيات نافذة تستولي على عقارات الدولة

النزاهة: هروب مدير ماء النجف بعد ضبطه متلبساً بالفساد

بغداد / المدى

اكد الناطق باسم لجنة النزاهة النائب جعفر الموسوي انه" تم اكتشاف عمليات تزوير بشأن التلاعب باولويات العقارات التابعة للدولة في بغداد والمحافظات الخاصة بمسؤولين كبار في النظام السابق".

وقال الموسوي في تصريح صحفي امس ان" هناك شخصيات سياسية نافذة ولها سلطة تنفيذية وتشريعية تم اكتشافهم باستيلائهم على عقارات تابعة للدولة ولمسؤولين كبار في النظام السابق بسندات مزورة وبأجور قليلة جدا".

واوضح ان" التحقيق مستمر وعلى اثره فقد قرر رئيس الوزراء نوري المالكي بايقاف بيع عقارات الدولة ومتابعة كافة العقارات التابعة للدولة، المباعة والمستأجرة".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي اكد في بيان له في الثامن شهر ايلول الحالي انه ماض في فتح الكثير من قضايا الفساد وتقديمها الى القضاء لغرض الاقتصاص من الفاسدين والمتلاعبين .

وقال رئيس الوزراء "نحن نواجه اليوم جملة تحديات وواحدة من تلك التحديات هي مسالة الفساد والتجاوز على عقارات الدولة والممتلكات التابعة لها من خلال التلاعب في سجلات العقارات الموجودة في جميع المحافظات ابتداء من نينوى وانتهاء الى البصرة"، مبيناً أنه "عندما بحثنا هذا الامر في مجلس الوزراء وجدنا تفهم وقناعة بضرورة تشكيل لجان لبحث وتدقيق سجلات البيع ومعرفة المخالفات وإعادة النظر في كل عمليات بيع المباني والعقارات التابعة للدولة في الفترات الماضية"

الى ذلك، تمكن قسم العمليات الخاصة في هيئة النزاهة من ضبط مدير ماء النجف خلال عملية بيع انابيب مخصصة لمد شبكات المياه.

وبحسب بيان للنزاهة حصلت "المدى" على نسخة منه "فقد وردت معلومات حول هذا الموضوع تم التحقق منها وبعد التاكد من صحتها تم تشكيل فريق عمل للمتابعة من قسم العمليات الخاصة وتوجه الى مدينة النجف وقام بعملية نصب كمين لسيارة حمل كبيرة (تريلة) كانت تنقل هذه الانابيب وتفرغها في مخزن يعود لاحد التجار الذي اشتراها من المدير وقد اعترف التاجر بانه يشتري تلك المواد بصفة دورية من مدير ماء النجف الذي يقوم بدوره بادخال واخراج المواد مخزنيا الى المشاريع على الورق فقط بينما كان يبيعها لحسابه الخاص، وقد صدر أمر قبض بحقه لكنه تمكن من مغادرة الدائرة قبل وصول فريق العمل".

واعلنت الهيئة في وقت سابق، عن استعادتها مبلغ ١١٦ مليون دولار مسجلة باسم احد رموز النظام السابق من الأموال العراقية المهربة إلى الخارج بالتعاون مع سفارة الولايات المتحدة الأمريكية ببغداد منها ١٠٦ ملايين دولار مودعة في مصرف الاتحاد العربي الفرنسي ونحو ١٠ ملايين دولار في بنوك فرنسية أخرى.

وقال بيان صدر عن الهيئة ، إن "الهيئة استعادت مئة وستة عشر مليون دولار مسجلة باسم احد رموز النظام السابق من الأموال العراقية المهربة إلى الخارج بالتعاون مع الجهات المعنية في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية ببغداد منها ١٠٦ ملايين دولار مودعة في مصرف الاتحاد العربي الفرنسي في فرنسا وما يقارب عشرة ملايين دولار بعملات أجنبية مختلفة مسجلة ببنوك فرنسية أخرى".

وأضاف البيان أنه "سيتم تقييد المبلغ الذي سيعاد إلى الحكومة العراقية خلال شهرين في حساب صندوق تنمية العراق التابع لوزارة المالية وفق قرار الأمم المتحدة رقم ١٤٨٢ لسنة ٢٠٠٣".

يشار إلى أن هيئة النزاهة تمكنت قبل مدة من استعادة مئة مليون دولار مسجلة باسم احد رموز النظام السابق من الأموال العراقية المهربة إلى الخارج من إحدى دول الجوار.

وكشفت لجنة النزاهة البرلمانية، في ٢٠١١/٩/١٣، أن رئيس الوزراء نوري المالكي كلف القاضي عزت توفيق بتولي هيئة النزاهة وكالة حتى إشعار آخر، مؤكدة أن المالكي قرر إعادة رئيسها السابق القاضي رحيم العكيلي إلى وظيفته السابقة في مجلس القضاء الأعلى، فيما أشارت إلى تمسكها بترشيح العكيلي لرئاسة الهيئة بالأصالة.

يذكر أن هيئة النزاهة، مؤسسة حكومية رسمية مستقلة معنية بالنزاهة العامة ومكافحة الفساد، أنشئت في العراق باسم مفوضية النزاهة العامة بموجب القانون النظامي الصادر عن مجلس الحكم العراقي وعدّها الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ إحدى الهيئات المستقلة وجعلها خاضعة لرقابة مجلس النواب وبدل اسمها إلى هيئة النزاهة، وتهدف إلى منع الفساد ومكافحته ولها وسائلها القانونية في تحقيقه وتأدية وظيفتها، وهي تقسم إلى جانبين، الأول قانوني والثاني تربوي إعلامي تثقيفي، ويرأس الهيئة موظف بدرجة وزير يعينه رئيس الوزراء ولا تجوز إقالته إلا من مجلس النواب بالطريقة نفسها التي يقال بها الوزراء، وللهيئة نائب واحد، وتقوم بإصدار استبيان شهري يبين مؤشر تعاطي الرشوة في العراق.

واعلنت،الهيئة قبل ايام ان محكمة جنايات الرصافة اصدرت أحكاما مختلفة على مدانين في قضية اختلاس أمانة بغداد التي حققت فيها هيئة النزاهة، فقد صدر حكم ثلاث سنوات حبس شديد بحق والدة المتهمة زينا ومصادرة خمسة عقارات كانت مسجلة بأسم المدانة ناتجة عن الأموال المختلسة. كما حكمت محكمة جنح الرصافة سنتين بحق شقيقة المدانة فيما صدر حكم أربع سنوات بحق زوج المدانة وصدر حكم سنة واحدة بحق تاجر الصيرفة الذي قام بتحويل الأموال الى المصارف الأجنبية. وكان آخر حكم أصدرته اليوم محكمة الرصافة بحق تاجر آخر يعمل في شركة صيرفة لمدة سنة واحدة.